تصحيح البكالوريا التجريبي في مادة القانون

الموضوع الأول

الجزء الأول

1- الشروط الواجب توفرها في الشيء المبيع هي : 2 ن

- أن يكون الشيء المبيع موجودا وقت البيع أو قابلا للوجود في المستقبل
- يجب أن يكون معينا أو قابلا للتعيين بذاته او بنوعه .
- يشترط أن يكون مشروعا و غير مخالف للنظام و الآداب العامة

2- تؤثر النفقة العامة على النشاط الإقتصادي 2 ن

- تؤدي النفقة العامة إلى زيادة الإنتاج الوطني بطريقة مباشرة مثل النفقات الاستثمارية
- تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بطريقة غير مباشرة مثل زيادة فرص العمل
- تؤثر النفقة العامة على الاستهلاك وذلك عندما تقوم الدولة بشراء السلع الاستهلاكية.

3- الأسباب العامة لإنقضاء الشركة هي : 2 ن

- انتهاء الأجل المحدد :تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد الذي عين لها بحكم القانون .
- انتهاء الغرض الذي قامت من اجله الشركة.
- هلاك مال الشركة : إذا هلك جميع رأس مال الشركة أو جزء كبير منه بحيث لا تبقى جدوى في استمرارها تنتهي الشركة بقوة القانون .
- اتفاق الشركاء على إنهاء الشركة :قد يتفق الشركاء على حل الشركة قبل حلول أجلها إذا كانت هذه رغبة الشركاء بالإجماع
- اندماج الشركة : أي اندماج شركة في شركة اخرى قائمة فتنتهي الشركة المندمجة وتفقد شخصيتها المعنوية وتحل محلها الشركة الدامجة .
- إفلاس الشركة : اي عندما تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها .
- حل الشركة بحكم قضائي : وهذا بناءا على طلب من احد الشركاء .

الجزء الثاني

1- **العلاقة** : هي علاقة عمل الجماعية التي يحددها عقد العمل 0.5 ن

2- الإلتزامات صاحب العمل: 1.5 ن

- تمكين العامل من التمتع بحقوقه المادية والمهنية والنقابية

✍ دفع أجره بإنتظام

✍ إحترام العامل وصيانة كرامته وحمايته من الأخطار المهنية

3- مناقشة الإجراءات : 2 ن

✍ الإجراء 1 : التسريح تم بالتراضي فهو صحيح من الناحية القانونية

✍ الإجراء 2 : رفع ساعات العمل مخالفة للمدة القانونية للعمل فهو باطل

4- مناقشة رد فعل العمال : 2 ن

لا لم يكن مشروعا وذلك لأنهم لم يستوفوا كامل طرق التسوية الودية للنزاعات الجماعية ' المصالحة ,الوساطة والتحكيم ' إضافة إلى انهم لم يقومو بإجراء الإقتراع السري وكذا الإشعار المسبق للمستخدم ومفتشية العمل

الإضراب حق قانوني لكنه يجب أن يتم وفق شروط يحددها القانون ومنها : تقديم الإشعار بالإضراب قبل 8 أيام وإلا فإن الإضراب يعتبر غير قانوني

الجزء الثالث

1- تعريف ماتحته خط :

✍ **الميزانية العامة** : هي وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية في إطار قانون المالية، تحدد نفقات وإيرادات الدولة خلال مدة زمنية " سنة 0.5 ن

✍ **قانون المالية** : هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الموارد والنفقات العامة خلال سنة كاملة، ويتميز قانون المالية بأنه قانون يتوقع أو يتنبأ و يرخص فلهذا القانون إذن مجالين : فمن الناحية التقنية يقدر الموارد و الأعباء ومن الناحية القانونية يرخص . ولقانون المالية فترة زمنية يطبق فيها(سنة). 1 ن

✍ **الإعتماد** : هي المبالغ المرصودة لتغطية النفقات العامة وهي تمثل الإذن الذي يعطيه البرلمان للحكومة بصرف مبلغ من المال ضمن حد معين لسد نفقة معينة في سنة معينة ولا يجوز تجاوزه 0.5 ن

2- مدى توافق كلّ اقتراح من الإقتراحات المقدّمة من الوزارات الثلاث مع مبادئ الميزانية العامة

✍ **الوزارة A** : لا يوجد توافق مع أي مبدأ من مبادئ الميزانية الخمس ويتضح جليا في مبدأ عدم التخصص الذي يعني ألا يخصص نوع معين من الإيراد (الرسوم) لتغطية نوع معين من الإنفاق (الخدمات) وبالتالي هذا الإقتراح مرفوض 1 ن

✍ **الوزارة B** : كذلك لا نجد اي توافق مع اي مبدا من مبادئ الميزانية ويتضح ذلك من خلال مبدأ السنوية الذي يقضي بأن تكون مدة سريان الميزانية التي تقدر فيها إيرادات ونفقات الدولة لسنة واحدة كاملة ابتداء من 01/01الى 12/31 و الوزارة B لم تعتد بهذا المبدأ وبالتالي الإقتراح مرفوض 1 ن

✍ **الوزارة C** : لا يتوافق إقتراحها مع اي مبدأ من مبادئ الميزانية وإقتراحها يخالف مبدأ العمومية الذي يقضي إظهار كافة الإيرادات و كافة النفقات مهما كان حجمها بحيث تتضح جميع عناصر الإيرادات وجميع عناصر النفقات دون إجراء المقاصة بين المصروفات و الإيرادات. وبناءا على ذلك فقاعدة العمومية توجب أن تقيد في باب الإيرادات من الميزانية كل الأموال التي يتم الحصول عليها لحساب الخزينة العامة مهما كان مصدرها ونوعها ، وأن تقيد في باب النفقات العامة كل الأموال التي تصرف من حساب الخزينة العامة. وبالتالي إقتراحها مرفوض 1 ن

3- مبادئ الميزانية العامّة التي لم يتم التطرق إليها في الإقتراحات المقدّمة من الوزارات الثلاث

✍ **مبدأ الوحدة:** إدراج كافة عناصر الإيرادات وعناصر النفقات العامة في بيان واحد دون تشتتها في بيانات مختلفة أي اعتماد تقديرات الميزانية في وثيقة واحدة .ولمبدأ الوحدة عدة مزايا من بينها سهولة معرفة المركز المالي للدولة وكذلك سهولة الإحاطة بحسن أو سوء التصرف في الأموال العامة . 1 ن

✍ **مبدأ التوازن:** معناه أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة، لكن هذا المبدأ يعتبر من المبادئ التقليدية ، إذ تلجأ بعض الدول إلى أسلوب العجز المالي في الميزانية نتيجة معطيات وظروف معينة بحيث يحظى هذا الأسلوب بالقبول في وقتنا الراهن. 1 ن

4- مصدر إيرادات الميزانية العامّة للوزارة A

✍ **الضرائب والرسوم:** تعتبر من الموارد المالية التي تحصل عليها من الأشخاص جبرا بغرض استخدامها لتحقيق أهداف ذات منفعة عامة 1 ن

الموضوع الثاني

الجزء الأول

1- مزايا مبدا الوحدة في الميزانية العامة للدولة : 2 ن

✍ سهولة معرفة المركز المالي للدولة

✍ سهولة الإحاطة بحسن أو سوء التصرف في الأموال العامة .

2- الحالات التي يستجيب لها عقد العمل محدد المدة : 2 ن

✍ عندما يكون موضوع العمل متعلقا بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة.

✍ عندما يتم استخلاف عامل مثبت (مرسّم) في منصب تغيب عنه مؤقتا.

✍ عندما يتطلب الأمر من الهيئة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع.

✍ عندما يبرر ذلك تزايد العمل أو أسباب موسمية.

✍ عندما يتعلق الأمر بنشاطات ذات مدة محدودة او مؤقتة بحكم طبيعتها

3- قواعد الضريبة : 2 ن

تخضع الضريبة إلى أربع قواعد أساسية هي:

أ. **قاعدة العدالة** : من خلال المساواة بين المواطنين في أداء الضريبة و وجود تناسب بين الضريبة ودخل المكلف بها.

ب. **قاعدة اليقين**: و هو مبدأ الوضوح يعني ذلك أن تكون الضريبة محددة بصورة دقيقة و واضحة دون غموض ، و يكون ذلك من خلال سعرها ووعائها و ميعاد دفعها وطريقة تحصيلها....

ج. **قاعدة الملائمة**: أي يجب مراعاة وقت تحصيل الضريبة حتى يتسنى للمكلف بدفعها في يسر مالي و لا يشعر بثقلها

د. **قاعدة الاقتصاد في التحصيل**:هي أن تكون نفقات تحصيل الضرائب قليلة بالمقارنة مع مداخليها أي لجوء ادارة الضرائب إلى إتباع طرق و أساليب تحصيل الضرائب لا تكلف صرف مبالغ كبيرة تقلص من حجم الضرائب المدفوعة للخزينة العامة.

الجزء الثاني

1. العلاقة التي تجمع المؤسسة بهؤلاء العمال عقد العمل

عقد العمل: هو اتفاق يلتزم بموجبه شخص وهو العامل بوضع نشاطه المهني في خدمة شخص آخر، وتحت اشرافه وادارته وهو المستخدم أو صاحب العمل مقابل أجر 0.5 ن

2. أنواع العلاقة (أنواع عقد العمل) مع الشرح:

✍ مؤسسة كوندیا مع العامل "عبد القادر": عقد العمل غير محدد المدة 0.25 ن

عقد العمل غير محدد المدة: وهو في الأصل غير مكتوب، أي لا تكتب فيه المدة: المادة 11 من قانون العمل 0.75 ن

✍ مؤسسة كوندیا مع العاملين حامد وجلال: عقد العمل محدد المدة 0.25

عقد العمل محدد المدة: وهو عقد مكتوب يبرم لمدة زمنية محدودة 0.75

ويستجيب لحالات حددها قانون العمل: 1.5 ن

✍ حالة عقود الأشغال أو الخدمات غير المحددة

✍ في حالة استخلاف عامل مثبت في منصب تغيب عنه مؤقتا

✍ عندما يتطلب الأمر من الهيئة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع

✍ عندما يبرر ذلك تزايد العمل أو أسباب موسمية

✍ عندما يتعل الأمر بنشاطات ذات مدة محدودة أو مؤقتة بحكم طبيعتها.

3. الطرق القانونية على مؤسسة كوندیا اتخاذها اتجاه العامل جلال هو العزل 25.0

العزل: 1.75 ن

هو انهاء علاقة العمل بفصل العامل من منصبه بسبب ارتكابه لخطأ جسيم أثناء العمل، وفي هذا الصدد تنص المادة: 73" يتم التسريح التأديبي **في حالة ارتكاب العامل أخطاء جسيمة في الحالات التالية:**

✍ رفض العامل بدون عذر معقول تنفيذ التعليمات الصادرة من الهيئة المستخدمة والمرتبطة بالتزاماته المهنية

- إذا قام العامل بدون إذن من صاحب العمل بإفشاء معلومات مهنية تتعلق بالتكنولوجيا وطرق الصنع والتنظيم أو وثائق داخلية
- التوقف الجماعي للعمل بطريقة تنتهك التشريع المعمول به
- القيام بأعمال عنف قد تلحق خسائر بالمؤسسة المستخدمة
- إذا تسبب بصفة متعمدة في إلحاق أضرار مادية بالمؤسسة
- تناول المخدرات والكحول داخل أماكن العمل

الجزء الثالث

1- **نوع الشركة** : شركات الأشخاص متمثلة في " شركة التضامن " 0.25 ن

- **مفهومها** : هي شركة تتكون من شريكين أو أكثر، يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية. وتسمى الشركة بأسماء الشركاء، ويكتسب الشريك صفة التاجر، وتعتبر حصة الشريك غير قابلة للانتقال للغير، ولا تنتقل هذه الحصة لورثة الشريك. 1 ن

2- خصائصها : 2 ن

- **إكتساب الشريك صفة التاجر**: يكتسب الشريك هذه الصفة بمجرد انضمامه إلى الشركة حتى ولو لم تكن له هذه الصفة قبل تكوين الشركة
- **مسؤولية الشريك**: إن مسؤولية الشريك عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة، فيُسأل عن ديون الشركة كما لو كانت ديونه الشخصية. يجوز لدائن الشركة أن يرجع على أي من الشركاء لمطالبته بكل الدين.
- **عدم قابلية الحصص للتداول** ولا يجوز التنازل عنها ولا تنتقل إلى الورثة بسبب واقعة الوفاة.
- **اسم الشركة**: يتكون من أسماء جميع الشركاء أو من اسم أحدهم أو أكثر متبوع بكلمة" وشركاؤهم"

3- ركن الشهر والبيانات الواجب توفرها : 0.75 ن

ويتمثل في إيداع نسختين من عقد الشركة لدى المركز الوطني للسجل التجاري بالعاصمة أو مصلحة السجل التجاري على مستوى الولاية ويجب نشر ملخص عن عقد الشركة التأسيسي في إحدى النشرات الرسمية

ويتضمن عقد الشركة البيانات التالية: 1 ن

- أسماء الشركاء وأسماء مديري الأعمال المأذون لهم بالتوقيع عن الشركة.
- العنوان التجاري للشركة ورأس مالها.
- تاريخ بدأ ونهاية الشركة.

- **جزاء الإبطال هذا الركن : 1 ن**

- البطلان من نوع الخاص:يحدث هذا النوع من البطلان في حالة تخلف الأركان الشكلية مثل كتابة والشهر ،فهو ليس بطلانا نسبيا ولا مطلقا،إذ يجب طلبه قضاء ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك به.

4- سبب إنقضاء هذه الشركة : 0.5 ن

✍ حدوث مشكل لأحد الشركاء وهو ماتنص عليه شركات الأشخاص لانها تقوم على الإعتبار الشخصي للشريك فهو دور رئيسي في قيام الشركة وإستمرارها وإنقضائها .

- **الأسباب الأخرى لنقضاء الشركة التضامن 1.5 ن**

✍ تنتهي الشركة **بوفاة أحد الشركاء** ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك في القانون الأساسي للشركة.

✍ تنحل الشركة في حالة **إفلاس أحد الشركاء** أو منعه من ممارسة مهنته التجارية (الحجر عليه) أو فقدان أهليته.